

هوية المرأة والعمل في الموروث الثقافي

الدكتورة: خديجة بن خليفة

كلية الاداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية

جامعة باجي مختار - عنابة -

ملخص

إن تاريخ المرأة عموما وتاريخ المرأة العربية والجزائرية خاصة، حافل بالآراء والحكم والأمثال الشعبية العاكسة لمختلف العقول البشرية المتباينة تارة والمتفقة تارة أخرى بشأنها. وعليه فإن الغرض من تناول الأمثال الشعبية ضمن ما يسمى بالموروث الثقافي بخصوص المرأة ، هو ليس فقط إبراز الصورة المحمولة والمنقولة عنها طوال مئات القرون ولكن لإظهار الأدوار المحددة لها اجتماعيا ، والتي أصبحت بمثابة هويتها، وكيف انعكست على عملها لاحقا عندما اقتضت الضرورة أن تعمل بأجر منتظم خارج بيتها.

Résumé

Le patrimoine culturel concernant la femme est riche de proverbes, d'exemples populaires qui ont reflété à travers l'histoire soit des convergences ou des divergences d'opinions des sociétés sur la femme, ses rôles sociaux. qui ont largement contribué à définir son image et son identité qui se sont répercutées sur son travail salarié.

إن الأمثال هي عبارة تجارب الشعوب و خلاصة ثقافة الحضارات و نظرتها لجوانب الحياة المختلفة، وهي نتاج تراكم خبرات آلاف السنين، عبر فيها الناس و الحكماء عن آرائهم بعفوية، وان اختلف أسلوب التعبير بين عبارة بسيطة دارجة أو نكتة ساخرة أو جمل عميقة تحتاج إلى تأمل و تدبير في معانيها و مغازيها لكونها تساهم إلى حد كبير في إعطاء تصور عن القيم والمبادئ الحاكمة عند أمة ما ⁽¹⁾. و تعتبر الأمثال الشعبية - ضمن ما يسمى بالموروث الثقافي بخصوص المرأة - الصورة المحمولة والمنقولة عنها طوال مئات القرون و التي حددت أدوارها الاجتماعية، والتي أصبحت بمثابة هويتها، ومن ثم انعكاسها على عملها لاحقا عندما اقتضت الضرورة أن تعمل بأجر منتظم خارج بيتها.

أولا : مفهوم الهوية: إن الكلام عن الهوية، (Identité) (Identitas) يقودنا إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو ، و التي تعني الشيء نفسه، أو الشيء المماثل لذاته ⁽²⁾. و الهوية عنده فطرية منذ الولادة إذ يقول : " إن الطبيعة جملة من العوامل الوراثية و البيئية و الاجتماعية التي تعين التمايز بين كل شيء، بما فيها البشر أي بين الذكر و الأنثى ⁽³⁾. و حسب مرغريت ميد (G.H. MEAD) : " إن الهوية تبنى بالتماثل و الاختلاف بحسب ما يريده الفرد و ما يميزه عن الآخرين " ⁽⁴⁾.

غير أنه لا بد من التمييز بين الهوية البيولوجية و الهوية الاجتماعية . فالهوية الاجتماعية ليست فطرية منذ الولادة و لكنها تبنى من خلال خضوعها عبر مراحل حياة الفرد إلى سلسلة من عمليات التنشئة الاجتماعية. و هذا يعني أن مسألة التمايز بين الرجل و المرأة من حيث النشاط و ما يتمخض عنها من قيم تمييزية في شتى القضايا هو نتاج للتنشئة الاجتماعية و الثقافية التي طبعت كل منهما بخصائص معينة وثابتة، أي تحديد هوية خاصة بالرجل و أخرى بالمرأة اجتماعيا.

ثانيا : هوية المرأة من خلال الأمثال الشعبية :

- " المرأة إنسان ناقص التكوين... وكائن عرضي". (طوماس الاكوييني)
- "عالم المرأة البيت "
- (سينسر، أوقست كونت)

- "على المرأة أن تقيم في البيت لأنها زوجة، ولأنها سريعة الانكسار... وعلى الرجل أن يراقب سلوك امرأته، ولا يطلق لها العنان... بل يحجبها في البيت" (ليون طلستوي)

- "أحسن خدمة تؤديها المرأة إلى المجتمع هي أن تتزوج، تلد، تربي أولادها، وتدير شؤون منزلها". (أفلاطون)

- "إن أحسن عمل للمرأة هو المنزل" (5) (طه حسين)

- "همها صلاح شأنها و تدبير بيتها، مقبلة على صلاحها وصيامها."

- "قاعدة في بيتها وملازمة لمغزلها"

- "شاوروهـن..... وخالفهن" (6)

- "المرأة هي المرأة دائما، سواء لبست الخللخال والنقاب، أم الوسام... وخوذة القتال". (توفيق الحكيم)

- "المرأة التي تريد المساواة بالرجل.... ينتهي بها الأمر إلى أن تصير لا رجلا

و لا امرأة" (7) (فيلسوف)

بناء على ما تقدم من الأمثال والحكم يمكن ملاحظة ما يلي :

أولا: إن الموروث الثقافي ينعت المرأة بأنها بلا عقل وأنها في أحسن الأحوال بنصف عقل وبالتالي يقتضي الأمر أن تكون تابعة فكريا للرجل، ولكن ما طبيعة هذا النقص؟ فلو رجعنا إلى التراث السلفي، توصف المرأة بنقص العقل والدين معا، لكون المرأة تقضي نصف الشهر بلا صلاة، وناقصات العقل لأنهن يؤدين نصف شهادة، ونفس الموقف تبناه السيكولوجيون الأوائل بقولهم "أن المرأة ذات عقل ناقص و متخلف عن عقل الرجل، وهي تحكم بقوة الغريزة والعواطف أكثر من أي شيء آخر. وعلى هذا الأساس فقد نسبت عوامل التقدم إلى الرجل دون المرأة" (8). و لكن هل الاختلاف بين الرجل و المرأة يشكل مشكلة ؟

يجيب دارون Darwin " إذا كانت نظرية الاختيار الطبيعي ترى أنه لا بد من وجود اختلافات بين الأنواع حتى تتطور وأن أعضاء المجتمع الحيواني لا بد من اختلاف طبائعها وأجسامها وقدراتها ؟ " (9).

و من جهة أخرى، لخص ابن تيمية المعنى اللغوي والشرعي للعقل بقوله: "العقل في لغة المسلمين مصدر عقل، ويعقل عقلا، يراد به القوة التي يعقل بها، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، وهو علم يعمل به، فلا يسمى عاقلا من عرف الشر فطلبه، والخير فتركه" (10). أما التفكير فيتعلق بالإنسان بغض النظر عن المرأة أو الرجل، ولا تدل معطيات العلم المتعلقة بأبحاث الدماغ والتفكير والتعلم على أي اختلاف جوهري بين المرأة والرجل، من حيث التفكير والتعلم، ولا في قدرات الحواس والذكاء، ولا في تركيب الخلايا العصبية المكونة للدماغ ولا في طرق اكتساب المعرفة، إلا في حدود ضيقة لا تتجاوز ربع انحراف معياري واحد (11).

حقا إن المرأة مختلفة حقا عن الرجل من الناحية البيولوجية، والنفسية، "إلا أنه ليس في القرآن ولا في الأحاديث النبوية ما يدل على أن قدرات التفكير عند المرأة أقل من قدرات الرجل، ولا أن الرجل يفكر بالنيابة عن المرأة" (12).

إن ما يمكن استنتاجه أن نقص العقل ليس هو في قدرات التفكير ولا في تركيبة الدماغ، وإنما في العوامل المؤثرة في التفكير والعقل، وفي خيرة كل منهما وفي موانع التفكير. فكون المرأة كانت بعيدة عن واقع المجتمع والمعاملات المالية، والتعليم وغيره، قلص من خبرات المرأة ومعلوماتها لا غير.

إن صورة المرأة جاءت مبهمة ومشوشة. فإذا استثنينا الدراسات الدينية المحددة للحلال والحرام، يبقى نصيب المرأة من الدراسات العلمية قليلا. إن النظرة التقليدية، تغتزل المرأة في جسدها، وحتى قواها العقلية كيفية بأخلاق الأنوثة. وبحكم فطرتها، فإن كثيرا من الأعمال تصلح أن تزاو لها في بيتها. إن المرأة إذا خرجت للعمل خارج بيتها، وزاحمت الرجال، أضاعت أنوثتها، وميزاتها، فلا تكون بعد ذلك امرأة، ولا تستطيع أن تكون رجل (13).

يقول العقاد: "الرجال قوة وحسب ونسب، والنساء ضعف، فهن ضعيفات الجسم والعقل" (14) ومن هنا تنعكس هذه النظرة على توزيع الأدوار في الأسرة. الرجل مركز القوة والثقل، بقدر ما تتحول المرأة إلى مركز الضعف والمهانة (15). فكل يلعب دوره المقرر له،

أي الجنس يحدد الأدوار. وهذه النظرة تبنتها مدرسة **Freud** بقوله: "لا يسعني، إلا أن أعتقد، وإن كنت أتردد في التعبير عن ذلك، أن مستوى الأخلاقية عند النساء، هو غير ما هو عليه عند الرجال، فأناهن الأعلى ليس على ذلك القدر من الصرامة والموضوعية والاستقلال عن أصوله العاطفية الموجودة عند الرجال" (16).

ثانياً: وفي الصنف الثاني من الأمثال التي تقر أن المرأة في وضع عقلي وفيزيقي ونفسي دون مستوى الرجل، ولذلك يقسم العمل بينهما على هذا الأساس، نجد أنه يمثل هذا الاتجاه الباحث "ميردوك" الذي يرى أن الرجل بقوته الجسمانية المتفوقة يستطيع القيام بالأعمال الثقيلة لأنه ليس معوقاً كالمرأة بالأعباء الفيزيولوجية للحمل والرضاعة. أما الأعمال الخفيفة التي يمكن إنجازها في المنزل أو قريباً منه فتقوم بها المرأة، وبناء على ذلك أصبح البيت هو العالم الوحيد الذي تمارس فيه المرأة نشاطاتها بكل حرية وإبداع (17).

ثالثاً: إن هذه الأمثال يبدو أنها موجهة للمرأة عموماً ولا تفرق بين المرأة الواعية وغير الواعية، وبين المرأة المتعلمة و المثقفة و الأمية، و عليه أن هذه الأحكام ثابتة ولاصقة بالمرأة، وعنوانها في كل زمان ومكان رغم تغير الظروف والعوامل التي أنتجتها، فهي لازالت قائمة وهي بمثابة الهوية التي بدورها قولبت المرأة في أدوار محددة لا يمكن تجاوزها (18).

و هذا ما نحاول التعرف عليه من خلال إلقاء نظرة تاريخية على عمل المرأة.

ثانياً : لمحة تاريخية عن عمل المرأة :

إن مسألة التعرف على هوية عمل المرأة في الجزائر، نحو البناء أم هدم، يستدعي الرجوع إلى المجتمعات القديمة، وهذا لمعرفة الأدوار التي خصصت لها ومن جهة أخرى، ثمة حاجة لمعرفة العلاقة بين الرجل والمرأة، وما ترتب على ذلك من اختلاف الأدوار بينهما ومكانة كل منهما بالنسبة للآخر.

1- المجتمعات القديمة :

لقد اختلفت نظرة المجتمعات القديمة للمرأة حسب الاختلافات الثقافية. "فالمرأة في مصر القديمة تمتعت بحقوق مختلفة، وبمكانة مرموقة حتى وصلت رتبة الآلهة، مثل "إزيس"، و "

نفرتيقي"، كما خلد المصريون المرأة في تماثيل مثل " بانجم" في معبد (الكرنك) و " ييسيث " التي كانت مديرة للأطباء. كما أن المرأة المصرية القديمة عملت من عامة الشعب على الأنوال للنسيج والغزل، وصنع السجاد، والتجارة بالأسواق... (19).

أما المرأة في بابل وأشور، في الإمبراطورية البابلية، فنجد أن شريعة حامو رابي، احتسبت المرأة في أدنى المستويات، واعتبرتها في عداد الماشية المملوكة تدبج وتباع وتشتري، ولا تتمتع بأي حق، حتى حق البقاء على الحياة (20).

و في "أثينا"، انحصر دورها في تحقيق مطالب الزوج وإنجاب الأطفال، وعليه كانت محرومة من الثقافة والمشاركة في الحياة العامة، ولعل ما قاله أفلاطون في حق المرأة من مشاعية النساء، وإلغاء نظام الأسرة لخير دليل على مكانتها (21). هذا في الوقت الذي أعطى فيه الإسبرطيون حرية واستقلالية للمرأة مكنتها من المشاركة في الحياة العامة، كالرياضة، والفن، وحق التصويت، والتعليم، وإلقاء الخطبة الخ.... (22).

أما التاريخ الروماني القديم، فلم يكن - فيما يتعلق بالمرأة - ليخصص لها وضعاً أحسن من نظيره اليوناني ماعداً في العهد اليوناني الذهبي، حيث اختفت نوعاً ما وصاية الآباء والأزواج على المرأة، وهذا نتيجة للتيارات الفكرية الجديدة الوافدة من اليونان، التي أعطت للمرأة استقلالية وبالتالي حظيت بممثلة راقية أهلتها لأن تنتخب لأعلى المناصب الدينية والسياسية، ورافق هذه الاستقلالية تساوي الزوجين في الحرية (23).

وبالنسبة للمرأة الهندية، فدورها محدد في الشريعة الهندية، فهي خاضعة في طفولتها لأبويها وفي شبابها لزوجها، وفي ترمليها لابنها إذا كان لها أبناء، وإلا فهي تابعة لأقرباء زوجها. وفي كل الأحوال لا يجوز ترك أمرها لها أبداً (24).

و في الصين، كانت تابعة لزوجها وأهل زوجها، وكان من نصيبها أحقر الأعمال، حتى أصبحت تباع للعمل أو تحجز لسداد الديون (25).

و إذا انتقلنا إلى المرأة العربية، فلم تكن هي الأخرى أكثر أو أقل حظاً من سابقتها، إلا بمجيء الإسلام الذي كان بالنسبة للعرب الفاصل بين مرحلتين من مراحل حياتهم، فأبرز

ما عرفته المرحلة الجاهلية هو وأد البنات أحياء، ولم تكن المرأة تحظى بأي منزلة اجتماعية، لكن المرأة العربية في هذه الفترة كان لها أخلاق فاضلة رغم تسلط الرجل عليها، ونخص بالذكر منها، الجرأة الأدبية، والشجاعة، والكرم، والنجدة.... وبمجيء الإسلام، عرف وضع المرأة تحسناً، لما أتى به من تنظيم ديني ومدني وتوحيد عقائدي بالإضافة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (26).

مدرسة العقد الاجتماعي :

أ- يرى "جون لوك" أنه لا توجد مساواة طبيعية بين الجنسين، و عليه فإن تبعية المرأة للرجل أمر معطى يجب التسليم به. لهذا فإن دور المرأة يجب أن يقتصر على الإنجاب و الأمومة فقط (27).

ب- "طوماس هوبز" صرح في البداية بأن الطبيعة الإنسانية واحدة وعامة لدى الرجال و النساء، إلا أنه عندما أصبح المرأة أما تفقد هذه المساواة ليتقدم الرجل عليها وبذلك تخسر السيادة في الجسم السياسي الصغير الذي دعاه العائلة (28). - "ج. جاك. روسو" فهم دور المرأة مستعينا بالبيولوجيا، لاعتقاده بأن تساوي الجنسين لا ينسجم مع طبيعة الإنسان البيولوجية التي أهلت الرجل ليكون قويا و المرأة أضعف منه ومن هنا توزيع العمل بينهما بما يتناسب مع الفروق الجوهرية بينهما (29).

إن ما يمكن ملاحظته من هذا السرد المختصر للمرأة في المجتمعات القديمة، أن الوضع السيئ أو الحسن الذي كانت عليه، لا يمكن تعميمه على كل المناطق ولا على كل المراحل التاريخية. أما بخصوص عمل المرأة، فيمكن استنتاج :

أولاً: إن عملها انحصر في البيت بصورة عامة وفي تربية الأطفال ورعاية شؤون الأسرة، ومن ثم تحددت هوية عملها في البيت لا غير.

ثانياً: خضعت المرأة في جميع المجتمعات القديمة إلى سلطة الرجل، ولم تكن تشارك إلا نسبياً في الحياة العامة، وفي حالة مشاركتها فلم يكن هذا ليغير في شيء من وضعها ومنزلتها الدونية في المجتمع.

2- الثورة الصناعية وعمل المرأة:

بحكم أن المرأة الأوروبية كانت ملازمة للبيت في إطار التقاليد الكنسية، والعمل الوحيد الذي كانت تقوم به هو تربية الأولاد والعناية بشؤون منزلها، فلم تكن مؤهلة ولا مهيأة للعمل في الصناعة. "إلا أن ما حدث في المجتمعات الصناعية، هو الزوال التدريجي لروابط الدم والقرابة والعلاقات الشخصية والعادات والتقاليد التي كانت تربط الأفراد والعائلات في الأرياف وحل محلها نوع آخر من العلاقات المبني على الاستغلال، بسبب التوسع الصناعي، خاصة في الصناعات النسيجية، وازدياد الطلب على الأيدي العاملة، بعد أن كان العمل بالنسبة للمرأة أمراً مفروضاً" (30). ونظراً للفقير، تخلت المرأة عن بيتها وقبلت العمل بأصعب الشروط، في معامل الغزل والنسيج، وفي مناجم التعدين، سواء في باطن الأرض أو فوقها، وفي مصانع التبغ والمخازن وبيع الجرائد وتنظيف الشوارع ومسح الأحذية وجمع القمامة وقطع التذاكر في السكك الحديدية وغيرها... وكان عدد النساء يفوق عدد الرجال، وهذا راجع إلى رخص أجورهن. ومع بداية القرن العشرين والتحسين النسبي لظروف العمل، تبدلت الأعمال التي كانت تقوم بها، لتمارس أعمالاً أخرى، في المكاتب والمتاجر، الخ.... (31).

وعلى العموم يمكن القول، أن ما كان يميز الأعمال التي تقوم بها المرأة هي انخفاض الأجور، فضلاً عن قبولها لأي عمل كان مهما كانت قسوته، هكذا أصبحت اليد العاملة من النساء والأطفال تستخدم كسلاح يهدد به أصحاب رؤوس الأموال العمال، في حالة مطالبتهم برفع الأجور أو تحسين ظروف عملهم. لقد ساهم هذا في جعل العمال ينظرون إلى النساء نظرة العدو والمنافس في عملهم وأجورهم، ولأنهم غدوا السبب في الإطاحة بمطالبهم في زيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل، وقد وصل العداء لدرجة أن المنظمات العمالية نفسها كانت تمنع النساء من الانتساب إليها (32). لقد أدت هذه الأوضاع إلى المزيد من الاستغلال لفترات عمل أطول، وترتب عن ذلك ارتفاع حالات الإجهاد وعدد المواليد الميتين عند الوضع، وتفاقم الأمراض التي تصيب النساء بحسب (33).

أما عن ظروف المرأة العاملة فتذكر بعض المصادر أن الأمهات كن يرجعن إلى المصنع بمجرد الوضع، ويأتين بمواليدهن لإرضاعهم في فترات تناول الغذاء⁽³⁴⁾. كانت ساعات العمل تتراوح بين 12 و 14 ساعة يوميا، في ظروف صعبة، ولم يكن لأنظمة الحماية/ الاجتماعية، أي وجود في ذلك الوقت.

أدت هذه الظروف الصعبة في العمل النسوي إلى بروز بعض الأصوات مطالبة بتحسين ظروف العمل، كان الصوت الأول من سان سيمون (Saint Simon) الذي حاول لفت انتباه العالم إلى المشاكل التي تعاني منها المرأة، كما طالب بإعادة النظر في دور المرأة داخل البيت وخارجه، وفي حقوقها، والكفاءة، الاجتماعية والسياسية للمرأة⁽³⁵⁾.

لكن صرخة سان سيمون وصفت فيما بعد بأنها برجوازية، أي مناقضة لدعوة التحرر على الطريقة الاشتراكية، وهذا في رأي هؤلاء الدعاة، لان دعوته موجهة إلى فئة محددة من النساء، وبالنسبة للمحاولات الاشتراكية، فنجد على رأسها ماركس، "الذي لم يتعرض صراحة إلى العلاقة الاجتماعية بين الجنسين، وإنما إلى وصف تطور عمل المرأة في الصناعة، والانتقال من العمل المنزلي إلى الصناعي، ونقد الأسرة، وترك لأنجلز : (Engels) العناية في تحليل تاريخ النظرية"⁽³⁶⁾ واعتبر هذا الأخير "أن المرأة جزء لا يتجزأ من البروليتاريا ومن النضال ضد النظام الرأسمالي"⁽³⁷⁾. وظهرت محاولات من نوع ثالث، لكن في إطار التعاليم المسيحية، وعرفت هذه المحاولة "بالحركة النسائية المسيحية". لقد دعت هذه إلى إعادة تربية المرأة وتعليمها وتوعيتها بواجباتها الأسرية تربية أخلاقية مسيحية، استعدادا للقيام بدورها كزوجة وأم وربة أسرة، وذلك بتحميلها جزء من مسؤولية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمستقبل الأسرة مثل الرجل، نظرا لأهمية دورها في الأسرة بالدرجة الأولى⁽³⁸⁾. واتصفت هذه المحاولة بطابع (محافظ) لكونها ركزت على الدور التقليدي للمرأة الذي ينحصر في شؤون البيت، ولم تكن تدعو إلى المشاركة في الحياة العامة.

كما وجدت محاولة ثالثة، غلب عليها الطابع السياسي، "وترعمتها (De Mauchamps) في فرنسا. كانت تطالب بمشاركة المرأة في الحياة السياسية من جهة، وفي ممارسة كل

الأعمال التي يقوم بها الرجل، والمطالبة بالمساواة التامة بينهما في الحقوق و الواجبات من جهة ثانية" (39). ثم تطورت الدعوات التي تنادي بالمساواة بين الجنسين وأصبحت تدعمها الصحف والمجلات والنوادي النسائية، وترعمت هذه الحركة مجموعة من الفرنسيات مثل (Flora. Tristan) و (Eucenie. Niboyet) و (JeanneDeroin) وغيرهن اللواتي طالبن بتحسين ظروف المرأة العاملة وتخفيض ساعات العمل ورفع الأجور، وتوفير دور الحضانة في أماكن العمل، والمطاعم (40).

كانت هذه المحاولات، والدعوات للإصلاح والتحسين مجرد أصوات متعالية هنا وهناك، فلم تلقى أذانا صاغية إلا فيما بعد، لأنه كان ينظر إليها على أنها دعوات للخروج عن طبيعة المرأة والانسلاخ من هويتها كأمراة راعية لبيتها أولا، أما المشاكل التي اعترضتها فهي طبيعية لأنها تمردت على طبيعتها.

لقد استمر الوضع على هذا المنوال حتى فترة الحربين العالميتين، رافقتهما ظروفًا جديدة، "وأصبح ضروريا خلال الحربين أن تجند النساء لشغل الأعمال التي تركها الرجال شاغرة، كما تم تجنيد عدد منهن. و مع تطور التكنولوجيا والصناعة، استحدثت أعمال جديدة تتطلب مهارة خاصة. هكذا يلاحظ مثلا أن النساء عملن في تشغيل المخارط وتوفير الخدمات للطائرات وصيانة طرق السكك الحديدية" و تشحيم الطائرات وعمليات الحفر وسبك المعادن... ومع استمرار الحرب ومقتل الملايين من الرجال، أصبح من الصعب على الكثير من النساء ترك العمل أو الوظيفة والعودة إلى البيت من جديد، لان معظمهن أصبحن بدون عائل" (41).

يمكن تلخيص آثار الحربين على وضع المرأة في النقاط التالية :

أولا: تحسين أجور المرأة نسبيا وتضاعف عدد النساء العاملات والمنخرطات في النقابات العمالية أضعاف المرات.

ثانيا: تغيير موقف الرأي العام ونظراته التقليدية من عمل المرأة المنحصر في شؤون البيت (كهوية ثابتة) وتشجيعها على العمل.

ثالثاً: ساهمت الحربان في حصول المرأة على حقوق شبه مساوية لحقوق الرجل باستثناء مسألة الأجور التي "لا زالت عالقة لحد اليوم".

ومن هنا يمكن القول، أن الحرب كانت بمثابة الفاصل في تاريخ النساء العاملات. فقد أحدثت تغيراً جذرياً في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، عادت المشاكل إلى المرأة وعملها، لقد كان أول موقف تجاه المرأة العاملة بعد إنهاء الحرب يركز في ضرورة عودتها إلى البيت وللأعمال التقليدية، وهذا نظراً لموجة البطالة التي عرفتتها أوروبا عامة والولايات المتحدة بعد الحرب (42). وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن عمل المرأة الأوروبية خاصة ارتبط بظروف الحرب، وأن ممارستها لمختلف الأعمال (حتى الرجالية) لم يساهم في بناء هوية ثابتة لعملها خارج البيت، "وبمجرد انتهاء الحرب طالب الرجال بتخليها عن العمل ومنعها من ممارستها وعودتها إلى الأعمال التقليدية، لكون أن عملها خارج البيت كان ضرورة مؤقتة وليس حقيقة دائمة" (43). أما الحجج الظاهرية، فاعتبرت عمل المرأة على أنه مصدر قلق وخطر على تماسك الحياة الأسرية، بالإضافة أنه يؤثر على نفسية أطفالها ويشجعهم على الانحراف الأمر الذي أدى إلى تعرضها إلى العديد من مظاهر واللامساواة التي تجلت في انخفاض أجرها بالمقارنة مع الرجل. هذا بالرغم من تساويها معه في بعض الأعمال والوظائف (44).

3- عمل المرأة في العالم الغربي المعاصر:

إن أبرز ما يميز العالم في عصرنا هو التطور التقني في شتى الميادين مع أنه بدرجات مختلفة من بلد إلى آخر. لقد صاحب هذا التطور بعض الظواهر كتعليم المرأة، واشتغالها في العديد من المجالات، لكن هذه الظواهر هي الأخرى، كانت متفاوتة من بلد إلى آخر لعوامل اجتماعية، ثقافية واقتصادية. على أي حال، يمكن تلخيص وضع المرأة بالنسبة للعمل خارج المنزل في نقطتين هامتين :

أولاً: أنهم يتركزون في الأعمال المعروفة على أنها "أثنية" كالخدمات، والصناعات التحويلية والتركييبية، والتعليم والصحة، والإدارة....

ثانيا: إن جميع نساء العالم يقمن بالأعمال المنزلية

وتشكل هاتان النقطتان خصوصية المرأة في العالم المعاصر، المعروفة بازدواجية العمل داخل وخارج الأسرة.

ويرجع البعض تمرکز النساء في هذه الأعمال، لكونها تتميز بروتينيتها ودخلها المنخفض، وعدم منافسة الرجال لها، فضلا عن عدم وجود فرص لترقية فيها كما أنها لا تتطلب تأهيلا عاليا. ومن جهة ثانية ساهم التكوين، والتعليم والتربية إلى حد كبير في توجه المرأة إلى هذا النوع من الأعمال (45).

أوربا 15	نساء ورجال			رجال			نساء		
	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
ألمانيا	3	35	62	3	47	50	3	20	78
النمسا	7	30	62	7	42	52	9	16	76
بلجيكا	3	28	70	3	37	60	2	12	85
الدانمارك	4	26	70	5	36	59	2	15	83
إسبانيا	9	29	62	10	38	52	6	14	80
فنلندا	8	27	65	10	39	51	6	14	80
فرنسا	5	27	69	6	36	58	4	14	82
اليونان	20	23	57	18	28	54	24	14	62
أيرلندا	11	27	61	16	34	50	4	16	80
إيطاليا	7	32	61	7	38	55	6	22	72
لوكسمبورغ	3	23	74	3	32	65	2	7	92
هولندا	4	23	73	5	32	63	2	10	88
البرتغال	12	31	57	11	39	50	14	22	65
المملكة المتحدة	2	27	71	3	39	59	1	14	85
السويد	3	26	71	5	39	57	2	12	86

47Source : Eurostat, Enquêtes sur les forces de travail 1996

وترى (Madeleine Guilbert) من خلال بحث أجرت في فرنسا على 129 مؤسسة للمعادن، التي تشغل 14601 امرأة، إن التكنولوجيا تمثل إحدى العوامل في تأنيث بعض الأعمال على أخرى. مثلاً، عندما أدت التكنولوجيا إلى تقليص الجهد الفيزيقي وتبسيط العمل، جعل المرأة تختص ببعض الأعمال اليدوية الروتينية والمتكررة، والرجل يضطلع بصنع الأدوات وتركيب الآلات... (46). ويمكن تفسير ذلك في رأي البعض، أن

هذه الأعمال والوظائف تعتبر امتدادا لبعض الأعمال المنزلية مثل تربية الأطفال وعلاقتها بالتعليم في المدرسة، والخياطة في المصنع، وعلاقتها بترقيع ملابس أفراد الأسرة، والعمل في الصناعة النسيجية وعلاقته بالنسيج والحياكة في البيت، وعمل السكرتيرة في المكتب وما يتطلبه من دقة وتلطيف جو العمل، وعلاقته بدور المرأة في البيت الذي يقوم على أساس خلق الانسجام والتناغم بين أفراد الأسرة والعمل في الصناعة التحويلية، والتركيبية، وما له من علاقة بخصائص الدقة والصبر المعروفة لدى المرأة. في حين يرى آخرون أن النساء يفضلن هذه الأعمال على غيرها، لأنها تمكنهن من التوفيق بين العمل داخل البيت وخارجه فيجنبهن صراعات الأدوار داخل الأسرة.

الجدول رقم 1 يبين توزيع وظائف حسب قطاع النشاط للنساء والرجال في الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 بالنسبة المئوية

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن : نسبة العمل في الزراعة للنساء و الرجال في الاتحاد الأوروبي أنها منخفضة مقارنة مع العمل في الصناعة والخدمات، وأن تزايد العمل في القطاع الثالث (الخدمات) ليس حكرا على بلد دون الآخر، وإنما هو ظاهرة متفاوتة من بلد إلى آخر، بحيث أنه إذا كان قطاع الخدمات يجلب في هذه البلدان رجل من اثنين، فإنه بالنسبة للنساء يجلب أربع نساء من خمس وهذا يعني تركز النساء في فئة أعمال محصورة ومحددة.

الجدول رقم 2 يوضح طبيعة الأعمال الممارسة من طرف المرأة في الفترة الممتدة بين عامي 1962-1997 في دول الاتحاد الأوروبي

1997		1990		1982		1975		1962		الفئات
% النساء	العدد بآلاف	% النساء	العدد بآلاف	% النساء	العدد بآلاف	% النساء	العدد بآلاف	% النساء	العدد بآلاف	
86	1289	83	937	83	678	82	744	88	809	خدمات عند الخواص
83	1949	83	1921	76	2041	75	1807	70	1117	موظفات إداريات في مؤسسات
79	1924	79	1915	75	1679	72	1352	66	772	موظفات في الوظيف العمومي
78	878	77	737	74	590	73	434	71	190	مهن في الصحة الاجتماعية
77	790	78	731	78	625	78	537	74	389	موظفات في التجارة
65	764	65	736	63	759	64	673	65	385	التعليم

48 Source Voir : Margaret Maruani: Travail et emploi des femmes, édition la découverte, Paris ,2000. P.38

يلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد النساء في جميع الفئات الاجتماعية المهنية من 1962 إلى 1997، ولا سيما في الخمس مهن الأولى، المتمثلة في أمينة سر. كما احتل التعليم المرتبة الأخيرة في الجدول بنسبة 65 %، وهذا ليس معناه أنه القطاع الأقل إقبالا عليه من قبل المرأة، ولكنه يتطلب تأهيلا وشهادات علمية. فالتعليم بجميع أطواره يعتبر في أوروبا مهنة نسائية، بحيث أن التعليم التحضيري يستحوذ على نسبة 94 % إلى نسبة 100 % من اليد العاملة النسوية لسنة 1997، والتعليم الابتدائي نسبة 90 %، والتعليم الثانوي نسبة 50 % باستثناء البلاد الواطئة أين يمثل التعليم نسبة 28 % من اليد العاملة النسوية، لكونه يعتبر ميدان عمل رجالي أيضا لا سيما في التعليم العالي.

(52) وبما أن العمل حسب ما تقدم يتميز بعدم المساواة من حيث التوزيع في مختلف قطاعات العمل بين الجنسين، فهناك مجال آخر خاضع للتمييز واللامساواة وهو نظام الأجور رغم التساوي في العمل. هذا يحدث في الوقت الذي تمكن فيه الاتحاد الأوروبي من الاتفاق على العديد من القضايا المتعلقة بالعمل، إلا أن المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة ظلت منعقدة، وهذا ما نتعرض إليه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3)

البلد	%	البلد	%
اليونان	32	إيطاليا	23.5
البلاد الواطئة	29.4	فرنسا	23.4
البرتغال	28.3	ألمانيا	23.1
النمسا	26.4	فنلندا	18.4

49 Source : Eurostat, "Enquêtes sur la structure des rémunérations". Dans statistiques en bref. N° 6, 1999.

يوضح فارق الأجور بين الرجال والنساء في الاتحاد الأوروبي لسنة 1995 بالنسبة المئوية يتضح من الجدول أعلاه، بأن هناك تفاوت في الأجور في جميع دول الاتحاد الأوروبي بين الرجل والمرأة، من نسبة 10.1% في ألمانيا، ليصل إلى نسبة 32 % في اليونان.

فما هو تفسير هذه الظاهرة حسب الاقتصاديين والاجتماعيين؟

أولا: تفترض نظرية العرض والطلب: أن التفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة لنفس العمل له جذوره التاريخية الممتدة إلى بدايات النظام الرأسمالي حين احتاج أرباب العمل إلى

يد عاملة غير مكلفة، فالتفتوا إلى اليد العاملة النسائية الوفيرة والمحتاجة إلى العمل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كن يعشنها، واعتبروها مورد ربح من جهة واحتياطي من العمالة الرخيصة لمحاربة اليد العاملة الرجالية المكلفة في حالة مطالبتهم بزيادة الأجور من جهة أخرى. إذن، فحسب المحللين الاقتصاديين أمثال كارل ماركس، فقانون العرض والطلب هو الذي كان وراء أصل التفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة.

ثانياً: افترض أن المرأة هي قبل كل شيء زوجة وأما، وفي جميع الحالات فلها من يعيلها، وعليه فأجرها لا يجب أن يساوي أجر الرجل بأي حال من الأحوال.

ثالثاً: التفاوت في التأهيل بين الجنسين، وطول فترة التكوين لدى الرجل وعليه اتجاه هذا الأخير إلى أعمال "رجالية" صعبة، في حين أن المرأة تنجى إلى أعمال "أنثوية"، قصيرة التكوين، روتينية، مملة، لا يوجد فيها ترقية، وهي امتداد لأعمال منزلية، ومنه التفاوت في الأجور (50).

بناء على هذه الافتراضات أصبح التفاوت في الأجور رغم أداء نفس العمل بين الرجل والمرأة في الدول الغربية من الثوابت التي لا جدوى من تغييرها لحد الآن رغم احتجاجات مختلف الحركات النسائية والنقابية التي وصلت إلى محكمة العدل الدولية.

إن ما يمكن استنتاجه من التفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة رغم أداء نفس العمل في الدول الغربية، أنه يستند إلى تفسيرات وافتراضات ثقافية أكثر منها اقتصادية أو واقعية. فإذا كان قانون العرض والطلب هو الكامن وراء الظاهرة، فالمنافسة موجودة حتى بين الرجال ولا سيما بعد تدفق مئات الآلاف من المهاجرين من إفريقيا وآسيا وغيرها إلى أوروبا، طلباً للعمل. أما بخصوص افتراض أن المرأة لها من يعيلها، وعليه استحقاقها أن تنال ربع الأجر أو نصفه في أحسن الأحوال، فهذا غير واقعي إذا ما علمنا أن التركيبة الاجتماعية النسائية للمجتمعات الغربية مكونة من عازبات، ومطلقات، ومنفصلات، وأمهات عازبات ويقع على كاهلهن إعالة أطفالهن أو أنفسهن.

أما إذا تفحصنا الافتراض الثالث، الذي يرجع سبب الأجر المنخفض إلى انعدام تأهيل النساء، وتتركهن في الخدمات، إلا أنه في الواقع، هناك من الرجال من يقوم بنفس العمل، في مكتب، أو في التعليم، أو الصحة، مقابل أجر كامل !

إن المشكلة تكمن في أن هناك عوامل اجتماعية، ثقافية، مهنية، قسمت سوق العمل إلى قسمين : واحد للرجال والآخر للنساء، حالت دون بناء هوية لعملها، وجعلته يتأرجح بين القبول والرفض والاعتبار تارة و الإلغاء تارة أخرى والعمل واللاعمل في أحوال أخرى لكونها غامرت بنفسها في دخول فضاء غير مهيا لها، وغير مهية له، وهذا رغم تدرجها فيه كما ونوعا على امتداد أزيد من مائتين سنة.

4 - عمل المرأة في الجزائر أثناء الأزمة الاقتصادية:

إن أبرز ما يميز هذه المرحلة هو دخول الجزائر في أزمة اقتصادية و سياسية داخليا و خارجيا لا سابق لها في تاريخ الجزائر المستقلة. ففي الفترة الممتدة بين 1994-1995 سجل تضخم بما يقارب نسبة 40%، و سوء استعمال القدرات الصناعية بنسبة 50%، و الديون الخارجية بما يقارب نسبة 75%، بحيث أصبحت الجزائر لأول مرة في سنة 1994 عاجزة عن تسديد ديونها، ووقوعها في إعادة جدولتها، الذي نتج عنه انخفاض قيمة الدينار ⁽⁵¹⁾، و غلق المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، و فقدان الدولة لاحتكارها للمؤسسات الوطنية الكبرى المتبقية، و رفع دعم الدولة للمواد ذات الاستهلاك الواسع، و الانفتاح على اقتصاد السوق ⁽⁵²⁾، و عرفت هذه الفترة - بسبب غلق المؤسسات الوطنية الاقتصادية الإنتاجية لأبوابها -، ظاهرة التسريح الجماعي للعمال،، ومنه على سبيل المثال قطاع البناء الذي فقد 80.000 عامل ⁽⁵³⁾ و البعض منها دخلت في شراكة وطنية و أجنبية مع الخواص بعد تطهيرها، "والتي كلفت المؤسسات ثلاثة عشرة مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1994-1999، بحيث مست هذه العملية ثلاث و عشرون مؤسسة في نهاية 1996، مما ترتب عنه تسريح العمال بصورة جماعية في معظم القطاعات، وهذه الإجراءات تمت لاسيما بعد ظهور قانون الاستثمارات 1993، الذي

سعى إلى إنشاء اقتصاد إنتاجي قوى في مقابل اقتصاد فوضوي (BAZAR) و هذا الوضع أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد الجزائري بحوالي نسبة 30% في ظرف ثماني سنوات منذ اندلاع الأزمة. و هذا قياسا مع الدخل الفردي الذي كان في سنة 1986 في حدود 2400 دولارا، فانخفض إلى 1600 دولار سنة 1995. و بالنسبة للبطالة، فارتفعت هي الأخرى من نسبة 10% سنة 1965 إلى نسبة 20% سنة 1985 (54). "لتصبح بنسبة 28% 1995" (55). و لم يعد الاقتصاد في مستوى خلق مناصب عمل جديدة أو على الأقل الحفاظ على المناصب الموجودة (56). ففي سنة 1985، تم استحداث 12200 منصب عمل و كان من المفروض أن يتضاعف، إلا أنه انخفض إلى 56000 منصب سنة 1989 و 60000 سنة 1992، و 111000 سنة 1993 (57). و في هذه السنة شهد الاقتصاد الجزائري ما يسمى بسياسة تشغيل الشباب لامتصاص البطالة في أوساط الشباب، إلا أن معظم المناصب المستحدثة كانت شكلية، و لم تكن إنتاجية و سرعان ما اندثرت (58).

و لحل المشكل بين الشباب البطال لجأ هذا الأخير إلى غط جديد للسوق الموازية هو السوق السوداء (TRABENDO). لقد انعكست هذه الأوضاع على المجتمع الجزائري في معظمه الذي قدر بحوالي 30.600.000 سنة 2001 أي بمعدل زيادة سنوية تقدر بنسبة 22.8% (59). أن عدد العائلات التي أصبحت تعيش تحت عتبة الفقر قدرت سنة 1995 بحوالي 840.000 عائلة، أي 4.6 مليون شخص، و فقدان 300.000 منصب عمل (60) نتيجة عملية تصفية المؤسسات و خصخصة البعض منها سنة 1996، انعكس سلبا على مستوى المعيشة لأغلبية المجتمع، نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية و خاصة في الفترة الممتدة بين عامي 1994-1997، و ساهم إلى حد كبير في اتساع رقعة دائرة الفقر. و قد أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في شهر جويلية لسنة 1999، أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي دون الأجر الوطني القاعدي المقدّر بـ: 6000 دج (61)، وهذا في ظل وضع يتميز بعدم الاستقرار السياسي

و الأمني و الاقتصادي نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، وارتفاع المديونية ، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات (62) و تحول الاقتصاد الجزائري إلى نهاية التسعينات إلى وضع يشبه وضع سنة 1965، بحيث نتج عنه تقسيم الجزائر إلى قسمين جزائر للأغنياء و جزائر للفقراء (63).

و لكن السؤال، ما هي انعكاسات هذا الوضع على عمل المرأة الجزائرية ؟ و هنا يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر مع بداية التسعينات و التي لا زالت آثارها لحد الآن - رغم تحن الوضع المالي للجزائر من مدا خيل المحروقات - لم تفرق بين الرجل و المرأة في مجال التسريح، أو الإحالة على التقاعد المسبق و غيرها من الإجراءات للتخلص من العمال و غلق المؤسسات الإنتاجية، بحيث أن البطالة لم تستثن أحدا. أن نسبة 16% فقط من المجتمع النسائي النشيط تمارس عملا مأجورا. بما يعادل 889.000 عاملات موزعات بنسبة 86% في قطاع الخدمات، بحيث يحتل قطاع التعليم نسبة 43%، و قطاع الصحة نسبة 24%، و الإدارة نسبة 61.3%، و مختلف الخدمات نسبة 23%، و الصناعة التحويلية نسبة 7%، من المجتمع النسائي الكلي المقدّر بحوالي: 14.471.744 في إحصاء 2001 (64).

و من جهة أخرى سجلت إحصائيات 1996، 801.000 امرأة عاملة بحوزتهن شهادة من بينهن 24000 عاملة بشهادة جامعية، من بينهن 566.000 عاطلة عن العمل أي 3/2 العدد، و 235.000 فقط من بينهن يمارسن عملا أي 3/1 (65)، مما دفع بالنساء إلى العمل في القطاع غير الرسمي، و هذا لإعالة نفسها و أسرتها. و ظل هذا العمل محاط بالكثير من السرية و الغموض في الإحصائيات الرسمية (66)

غير أن ما هو إيجابي بالنسبة لهذا الوضع، هو تراجع القيم الراضية لعمل المرأة، و تشجيع الفتاة على التعليم و التكوين المهني و التراجع على إجبار المرأة على ترك العمل حتى تلك المتزوجة و بأطفال، "و إقبالها على مهن جديدة لم تكن تمارسها من قبل، مثل الخدمات الخاصة في محطات البترين، و بائعة متجولة، وعند الخواص في المقاهي و غيرها من الأعمال

التي كانت حكرا على الذكور من جهة، و لا تليق بالمرأة من جهة ثانية وهذا بحجم ساعي يفوق 50 ساعة أسبوعيا، لا يخضع للحماية الاجتماعية، و لا للضمان الاجتماعي و لا لعقد عمل، وعليه يمكن أن تسرح في أي وقت" (67). وتعاني هذه الفئة من اضطهاد مزدوج: الأول يتمثل في اضطهاد المستخدم، والثاني من اضطهاد واستغلال أسرتها، التي لا تمنع على الإطلاق ممارستها لعمل طالما يدر عليها بدخل يساهم في تحسين معيشتها (68).

ومما هو ملفت للانتباه أن الشباب أصبح يميل للزواج من امرأة عاملة وفي ميدان التعليم تحديدا، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الاطلاع على بعض الصحف الجزائرية المتخصصة وغير المتخصصة في ركن الإعلانات الزواجية (69).

- وعليه، إن ممارسة المرأة لعمل مأجور خارج بيتها جعلها في الظروف الحالية ترقى إلى مكانة اجتماعية ومهنية في الأسرة وفي المجتمع، و أصبحت مطلوبة أكثر للزواج من المرأة الماكثة في البيت ولا سيما إذا كان لها سكتا.

- من جهة ثانية، ساهم المستوى المعيشي المنخفض للأسرة في تغيير النظرة التقليدية تجاه عمل المرأة، خاصة عندما أصبح أجر الزوج أو المقدم على الزواج لا يكفي وحده لإعالة الأسرة أو إنشائها، و بالتالي أصبحت فكرة التعاون المشترك بين الطرفين قيمة سائدة خاصة لدى الجيل الجديد.

- تغيير نظرة الرجل و المجتمع بصفة عامة بما فيهم النساء أيضا نحو عمل المرأة، و لم تعد هذه الأخيرة تعمل تحت ضغط نفسي واجتماعي، أو المتابعة و المراقبة من طرف الأهل، بل أصبح لعملها خارج البيت قيمة اجتماعية معترفا بها، كما أن النظرة إلى تعليم المرأة قد تغيرت، و أصبحت الزوجة المفضلة هي المتعلمة، أما إن كان بحوزتها شهادة علمية، فهذا أفضل، لأن ذلك سيمكنها من الارتقاء إلى مركز اجتماعي محترم.

خلاصة : لقد عرف عمل المرأة في المجتمعات الأوروبية قفزات من حيث ترايد عدد النساء المشتغلات ومما سهل ذلك قوانين العمل، وغياب العراقل الأسرية والاجتماعية والثقافية التي لم تمنعها من ممارسة العمل خارج البيت، إلا أنه من حيث نوعيته، فظل

منحصر في قطاع الخدمات الذي لم يرقى بها إلى مستوى أعمال أخرى غير تلك التي ورثتها من أصل أعمالها المنزلية، هذا بالإضافة إلى مشكلة عدم المساواة في الأجور بينها وبين عمل الرجل الأمر الذي يجعل من الصعب التفاوض بهوية لعملها.

أما فيما يتعلق بالمرأة الجزائرية فالأسرة و المجتمع أصبحا أكثر مرونة تجاه عملها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، الأمر الذي جعل المرأة العاملة تخضع لضغوط نفسية أقل من ذي قبل. و هذا يعني تغير إيجابي دال على بناء هوية للعمل المرأة الجزائرية، غير أنه في نفس الوقت ثمة عناصر هدامة، تعمل على هدم هوية عملها خارج البيت، وأهمها الاتجاهات المتناقضة لمسيرى المؤسسات التي تعمل بها و ثنائية العمل داخل وخارج البيت ، التي تكرسها القيم والعادات والتقاليد الأسرية الموروثة التي تثبت تعدد أدوار المرأة كأم، وزوجة وربة بيت وعاملة خارج البيت في بعض الأحيان مما يتسبب في زيادة المهام والأعباء، والنتيجة صراع الأدوار.

وهذا الوضع أنتج ثنائية مشاعر المرأة نحو عملها بحيث الذي يتمثل في موقفين متناقضين : الأول أنها ترغب في العمل بسبب ضرورته المادية و المعنوية، والثاني أنها تنبذه بسبب المتاعب التي تنجم عنه وانعدام المساعدة الأسرية في الأعمال المنزلية ولا سيما من لدن الزوج والنتيجة إن عمل المرأة خارج البيت يبقى مرتبطا بأدوارها الأساسية كربة بيت و كامرأة، وعليه فهوية عملها خارج البيت لا هي باتجاه نحو البناء ولا باتجاه نحو الهدم، ولكن يمكن القول أنها تعمل فقط حسب الظروف الراهنة للأسرة والمجتمع.

1- Louis Marie Morfaux: Vocabulaire de la philosophie et des sciences humaines, Armand Colin, Paris 1980, p.156.

2- مصطفى غالب : في سبيل موسوعة فلسفية، منشورات دار و مكتبة الهلال، بيروت، 1985، ص.48

3-Djaouida Sehili : La castration sociale des femmes, Syllepse, Paris, 2003, p.116.

4- إحسان الأمين : المرأة أزمة الهوية و تحديات المستقبل، دار الهادي، ط1، بيروت، 2001، ص.205-206.

5- سيد صديق عبد الفتاح: موسوعة أقوال الفلاسفة و العلماء في عالم النساء، مكتبة مدبولي، الجزء الأول، القاهرة، بدون تاريخ، ص447 ص50 ص260.

6- خليل أحمد خليل: المرأة العربية و قضايا التغير. بحث اجتماعي في تاريخ القهر النسائي، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط3، بيروت 1985، ص.71

7- سيد صديق عبد الفتاح : نفس المرجع السابق، ص159. ص378

8- 9 أحمد جمال الظاهر: المرأة في دول الخليج العربي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1983، ص40.

10-11-12. عزيز محمد أبو خلف: "المرأة ليست ناقصة عقلاً"، مقال في مجلة سبيل الرشاد، العدد السادس، جامعة باجي مختار عناية، جانفي 2004، ص09.

13 - عبد القادر عراي: المرأة العربية بين التقليد و التجديد : مقال في المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أيار / مايو 1999، ص37.

14- خليل أحمد خليل : مرجع سابق، ص89.

- 15- مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، الدراسات الإنسانية، علم النفس، معهد الإنماء العربي بيروت، 1976، ص314.
- 16- عبد القادر عراي: نفس المرجع ص39
- 17- 18- سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص203
- 19- 20 حسن عبد الحميد رشوان: علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص15
- 21- Léon Abensour : Histoire générale du féminisme, Edition Paris, Genève, 1921, P.46.
- 22 - أحمد جمال الظاهر: المرأة في دول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 24.
- 23- Léon Abensour : Ibid , P.58.P.59.P.65
- 24- 25 عبد الرب نواب الدين: عمل المرأة و موقف الإسلام منه، دار الشهاب، باتنة، 1988، ص 31 ص3
- 26- Léon Abensour : Ibid , P.58.P.59.P.60
- 27 - خديجة العزيزي : الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغرب، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت 2005، ص. 52.
- 28- خديجة العزيزي : نفس المرجع، ص. 64.
- 29- خديجة العزيزي: نفس المرجع، ص. 66.
- 30- عبد الرب نواب الدين: نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 31- ألكسندرا كولونتاي: محاضرات حول تحول النساء، ترجمة هنري عبودي: دار الطليعة، ط1، بيروت، 1980 ص120.
- 32- الكسندرا كولونتاي : محاضرات حول تحرير النساء، نفس المرجع، ص122.
- 33- 34 حسن الساعاتي: علم الاجتماع الصناعي، مرجع سابق، ص173.

35- : Léon Abensour : histoire Générale du féminisme, Op Cit., P.210.

36- Philippe Zarifian : Marx la qualification et le rapport social de sexe. Travail des hommes, travail des femmes, le mur invisible. Cahier du Genre, N°32, l'Harmattan, Sept. 2002, P.63.

37- كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، مرجع سابق، ص44.

38-39 :Léon Abensour : Histoire Générale du féminisme opcit, P.211.

40-Léon Abensour : Ibid, P.213.

41 - باركر و براون وآخرون : علم الاجتماع الصناعي، ترجمة، محمد علي معمد و آخرون : دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص 62.

42- روبرت وستمس : المرأة والعمل في أمريكا، ترجمة حسن عمر : مكتبة النهضة المصرية القاهرة، بدون تاريخ، ص 223 .

43- وليام هـ . تشيف : المرأة الأمريكية أدوارها الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية 1920 - 1970، ترجمة، نور الدين الزراري، مؤسسة سجل العرب، 1979، ص 87.

44-Sehili Djaouida: La castration sociale, Opcit, p .14-

45-Gerry Goomans : la production social des femmes, Edition de l'Université de Bruxelles, 1983, P91.

46-: Helena Hi rata: Technologie, qualification, et division sexuelle du travail. Dans Revue française de sociologie, XXIX, N°1, 1988, P.173

47: Eurostat, Enquêtes sur les forces de travail 1996

48- Margaret Meruani : Travail et Emploi des femmes, Edition la découverte, Paris, 2000 .P.38.

49- Eurostat, "Enquêtes sur structure des rémunérations". Dans statistiques en bref. N° 6, 1999.

50- Gerry Goomans : la production sociale des femmes, opcit, P91.

51 : MARC COTE : L'Algérie MASON, Armand Colin Paris 1996; P. 123

52: MARC COTE: IBID, P. 124.

53- كربالي بغداد : نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مرجع سابق، ص 63.

54-: عماري عمار: الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل. في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المنتوري قسنطينة عدد 14 . ص. 199

55- MARC COTE : l'Algérie, op cit, P.124

56-57-58 عماري عمار : الاقتصاد الجزائري الماضي القريب، و استشراف المستقبل، نفس المرجع ص 199 .

59- : Souad Khodja : Nous les Algériennes, la grande solitude, op cit P.181. P.198

60-MARC COTE : Opcit, p.123:

61 - 62- كربالي بغداد : نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 63 ص 59.

63- MARC COTE : Opcit, p.123.

64 - 65 Annuaire Statistique de l'Algérie ONS, N02. 1998. p.126.

66-67-68 Souad Khodja : Nous les algériennes la grande solitude; OP.cit. P 144.p.146.

69- معلومات مأخوذة من تصفح بعض الصحف و المجلات الجزائرية المتخصصة و غير المتخصصة في الإعلانات الزوجية.